الحرية والتحرك:
كيف يمكن للانتقال أن يعزز التنمية البشرية

يتصف توزيع الفرص في العالم بقدر كبير من عدم المساواة، وهو المحرك الرئيسي للتنمية البشرية؛ مما يوحي ضمنًا بأن للتحرك إمكانيات هائلة تُسهم في الارتقاء بالتنمية البشرية. ومع ذلك، ليس التحرك مجرد تعبير عن اختيار – فغالبًا ما يتحرك الناس في ظل معوقات قد تكون بالغة الشدة، فيما توزع المكاسب التي يجنونها من التحرك توزيعًا غير متساوٍ. وتقر رؤيتنا للتنمية، باعتبارها رؤية تنهض بحرية الأشخاص لكي يعيشوا الحياة التي يختارونها، بأن الانتقال يعد مكونًا رئيسيًا لضمان هذه الحرية. ولكن التحرك يتطلب عمل المقايضات من أجل المتحركين والباقين، وفهم تلك المقايضات وتحليلها هي من الأمور الأساسية لصياغة السياسات الملائمة.

الحرية والتحرك: كيف يمكن للانتقال أن يعزز التنمية البشرية

يعبر كل عام ما يزيد على خمسة ملايين شخص الحدود الدولية للذهاب والعيش في بلد من البلدان المتقدمة[1]، غير أن عدد الأشخاص الذين يتحركون إلى دولة آخذة في النمو أو داخل بلادهم أكبر كثيرًا من التقديرات التي يصعب الحصول عليها بدقة[2]. وحتى أعداد الأشخاص الأكبر حجمًا في أماكن المقصد والمنشأ على السواء تتأثر بتحرك الآخرين من خلال تدفقات النقود والمعرفة والأفكار.

وغالبًا ما تتطلب رحلة الانتقال من الأشخاص الذين يتحركون بذل التضحيات وتحمل مخاطر عدم اليقين. ويمتد نطاق التكاليف الممكنة بمجموعة تبدأ بالتكلفة العاطفية من فراق الأسرة والأصدقاء، وتنتهي بتكاليف باهظة للرسوم النقدية؛ وقد تتضمن مخاطر العمل تكلفة جسدية، نتيجة شغل وظائف خطرة، بل في بعض الحالات، مثل محاولات العبور غير الشرعي للحدود، يواجه المتحركون خطر الموت. ومع ذلك، فملايين الأشخاص مستعدون لتحمل هذه التكاليف أو مواجهة هذه المخاطر من أجل تحسين مستويات معيشتهم ومعيشة أسرهم.

إن فرص المرء في عيش حياة مديدة وصحية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية والسلع الأساسية، والتمتع بالحريات السياسية، والاحتماء من العنف، جميعها عناصر تتأثر تأثرًا شديدًا بالمكان الذي يعيش فيه. فقد يتوقع شخص ما، وُلد في تايلاند، أن يعيش سبع سنوات أكثر من قرينه الذي وُلد في ميانمار المجاورة[3]، وأن يقضي ثلاثة أضعاف سنوات التعليم التي يقضيها جاره، وأن ينفق ويدخر ثمانية أضعاف ما قد ينفقه ويدخره هذا الجار. ومن ثم؛ تشكل هذه التباينات في الفرص المتاحة للمرء ضغوطًا هائلة من أجل التحرك.

1.1 الانتقال ضرورة

انظر، على سبيل المثال، طريقة توزيع نتائج التنمية البشرية في مناطق حدود وطنية متقاربة؛ فتقارن الخريطة (1.1) مستويات التنمية البشرية على كلا الجانبين للولايات المتحدة والمكسيك حيث يفصل بينهما الحد الوطني لكل بلد. ولغرض توضيح هذا الأمر، نستخدم دليل التنمية البشرية - وهو مقياس موجز للتنمية يُستخدم طوال هذا التقرير لترتيب البلدان ومقارنتها. ويمثل الخط البارز العلاقة الوثيقة بين الجانب الذي تقع فيه حدود أحد الأماكن ودليل تنميته البشرية؛ فيفوق أدنى دليل للتنمية البشرية في مقاطعة على حدود ولاية من الولايات المتحدة (مقاطعة ستار بتكساس) أعلى دليل للتنمية البشرية على الجانب المكسيكي (بلدية مكسيكالي، باها كاليفورنيا)[4]. ويشير هذا الرسم إلى أن التحرك عبر الحدود الوطنية قد يوسّع على نحو هائل دائرة الفرص المتاحة لتحسين مستوى خير المواطنين.

على الجانب الآخر، انظر إلى اتجاه التحركات البشرية حينما تُرفع القيود عن الانتقال؛ ففي الفترة ما بين عامي 1984 و1995، حررت جمهورية الصين الشعبية تدريجيًا نظامها الصارم المتعلق بالقيود الداخلية متيحة للأشخاص التحرك من منطقة إلى أخرى؛ فتواترت التدفقات الضخمة، إلى حد كبير، في اتجاه المناطق التي تتمتع بمستويات مرتفعة من التنمية البشرية، وفي هذه الحالة، تشير الرسوم البيانية مجددًا إلى أن فرص تحسين مستوى خير السكان هو أحد العوامل المحركة الرئيسية (الخريطة 1.2)[5].

وتستند هذه العلامات المكانية على دقة أعلى في الأبحاث التي قدّرت الأثر الذي يحدثه المرء نتيجة تغيير محل إقامته على مستوى خيره. وهذه المقارنات صعبة في حد ذاتها، فالأشخاص الذين يتحركون غالبًا ما يتسمون بخصائص مختلفة ويعيشون في ظروف مختلفة عن هؤلاء الذين لا يتحركون (المربع 1.1). ومع ذلك، أكدت الدراسات الأكاديمية الأخيرة، التي توخت الحرص في حل هذه العلاقات المركبة، على توليد مكاسب جد كبيرة نتيجة عبور الحدود الدولية. فعلى سبيل المثال، الأفراد الذين لم يحصلوا إلا على مستويات متواضعة من التعليم الرسمي الذين يتحركون من بلد ينتمي إلى البلدان الآخذة في النمو إلى الولايات المتحدة، يمكنهم كسب دخل سنوي يقارب 10,000 من الدولارات الأمريكية - وهو تقريبًا ضعف متوسط مستوى الدخل للفرد الواحد في بلد آخذ في النمو[6]. ووجدت الأبحاث الداعمة لهذا التقرير التي أجرتها جهات مفوضة، أن الأسرة التي تهاجر من نيكاراغوا إلى كوستاريكا ترفع من احتمالات إلحاق طفلها في المدارس الابتدائية بنسبة 22%.[7]

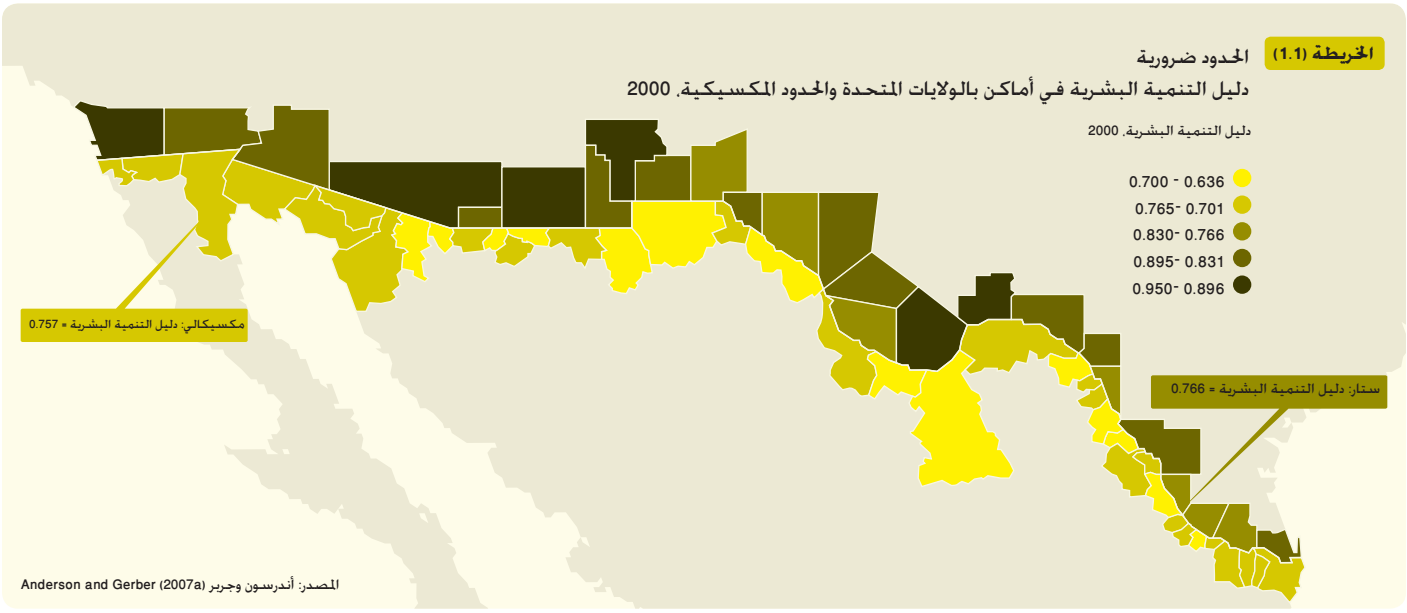

ولا تقدم هذه التباينات شرحًا لجميع التحركات، إذ يتم جزء هام منها باعتباره رد فعل لصراع مسلح، ويهاجر بعض الأشخاص تجنبًا للاضطهاد السياسي الذي تمارسه الدول المستبدة. وقد يوفر التحرك فرصًا للأشخاص بغية الهروب من حصار الأدوار التقليدية التي يتوقع أن يقوموا بها في مجتمعاتهم في بلد المنشأ. وكثيرًا ما يتحرك الشباب بحثًا عن التعليم وعن آفاق أوسع، عاقدين النية على العودة إلى أوطانهم في وقت من الأوقات في المستقبل. وكما سنناقش بمزيد من التفصيل في القسم التالي، تؤدي العديد من المحركات الدافعة للتحرك، والمعوقات التي تواجهه، إلى تفسير التباين الشاسع في الدوافع والتجارب بين المتحركين. ومع ذلك، تتواتر كثيرًا الموضوعات المتعلقة بالفرص والتطلعات.

لا يفضي التحرك دائمًا إلى نتائج أفضل للتنمية البشرية. وإحدى النقاط التي نؤكد عليها طوال هذا التقرير هي أن أشكال عدم المساواة المتباينة تباينًا شاسعًا، لا تميّز خصائص حرية التحرك فحسب، بل أيضًا توزيع المكاسب الناجمة عنها. فعندما يهاجر الأشخاص الأفقر، يقومون بذلك في ظل أوضاع تعرضهم للمخاطر وتعكس محدودية مواردهم واختياراتهم. وقد تكون المعلومات الأولية المتاحة لهم محدودة أو مضللة. فتتعرض المهاجرات العاملات في المنازل للأذى في الكثير من المدن والبلدان حول العالم - من واشنطن ولندن إلى سنغافورة ودول مجلس التعاون الخليجي GCC. ووجدت الأبحاث الأخيرة التي أُجريت في الدول العربية أن أوضاع العمل المؤذية، والقائمة على الاستغلال، ترتبط أحيانًا بالأعمال المنزلية، وقد يؤدي الافتقار للآليات التصحيحية إلى حصر النساء المهاجرات في حلقة مفرغة من الفاقة والتعرض لفيروس نقص المناعة البشرية[8]. كما وجدت الدراسة ذاتها أن بلدان عديدة تجري اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية HIV على المهاجرين، فترحّل من تجدهم حاملين للفيروس HIV؛ وفي المقابل، يدير عدد قليل من بلدان المنشأ برامج لإعادة اندماج المهاجرين الذي أُجبروا على العودة نتيجة للإصابة بالفيروس HIV.[9]

وما التحرك عبر الحدود الوطنية إلا فصل من فصول القصة؛ فالتحرك داخل الحدود الوطنية يشكل فعليًا حجمًا أكبر، ويمثل إمكانية أضخم في تعزيز التنمية البشرية. ويعزى هذا جزئيًا إلى تكلفة الانتقال إلى بلد آخر؛ فالتحرك إلى الخارج لا يتطلب تكاليف نقدية باهظة لسداد الرسوم واستعدادات السفر فحسب (وهي غالبًا ما تكون ذات عواقب سلبية - انظر إلى الفصل الثالث)، بل أيضًا العيش في ثقافة جد مختلفة، ومغادرة الشبكة الاجتماعية بما بها من أصدقاء وعلاقات؛ مما يفرض أعباء نفسية ثقيلة - هذا إن أمكن تقدير حجمها. وقد أدى رفع الحواجز التي كانت منيعة من قبل أمام التحرك الداخلي في عدد من البلدان (في الصين، على سبيل المثال لا الحصر) إلى جلب المنفعة للكثير من السكان الأكثر فقراً في العالم - وهو أثر يعود على التنمية البشرية قد لا نتمكن من الاستفادة منه إذا انتهجنا أسلوبًا إقصائيًا بالتركيز على الهجرة الدولية.

وتؤدي بنا الإمكانيات المتاحة لتعزيز الانتقال الوطني والدولي، الذي يهدف إلى رفع مستوى الخير، إلى توقع مدى أهمية النقطة المحورية لصانعي السياسات والباحثين في مجال التنمية.

بيد أن هذا ليس هو الحال. إذ تقلص المؤلفات الأكاديمية التي تتناول آثار الهجرة بالبحث بشأن التجارة الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي. وما هما إلا مثلان من جملة أمثلة[10]. وفي الوقت الذي يتباهى فيه المجتمع الدولي بوضع البنية المؤسسية التي تحكم العلاقات التجارية والمالية بين البلدان. تظل حوكمة الانتقال متصفة بأنها لا صلة لها بالنظام (مع ضرورة استثناء اللاجئين)[11]. ويعد هذا التقرير جزءًا من الجهود المتواصلة الرامية إلى إصلاح هذا الخلل. وتعزيزًا للعمل الذي أنجزته المنظمات مؤخرًا. مثل: المنظمة الدولية للهجرة IOM. ومنظمة العمل الدولية ILO. والبنك الدولي World Bank. والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR. وللمناقشات التي أُثيرت في هذه المجالات. مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. نؤكد على أن الهجرة تستحق قدرًا أكبر من اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني[12]. ولا ينحصر السبب في المكاسب الهائلة المحتمل أن تعود على العالم بأكمله من تعزيز للتنمية. وإنما أيضًا في المخاطر الضخمة التي يواجهها الكثير من الأشخاص الذين يتحركون - وهي مخاطر قد يمكن إزاحتها جزئيًا بوضع سياسات أفضل.

1.2 الاختيار والسياق: فهم السبب وراء تحرك الناس

ثمة تباين ضخم في الظروف المحيطة بالتحرك البشري. فقد هاجر إلى الخارج آلاف السكان من ولاية تشين نازحين إلى ماليزيا في السنوات الأخيرة. فرارًا من وطأة الاضطهاد الذي تمارسه عليهم قوات الأمن في ميانمار. بيد أنهم يعيشون في خوف دائم من أن تكتشفهم القوات شبه العسكرية المدنية[13].

ويعتقد أن ما يزيد على 3,000 شخص ماتوا غرقًا في الفترة ما بين عامي 1997 و2005 في مضيق جبل

الخريطة (1.2) يتحرك المهاجرون إلى أماكن تحظى بفرص أعظم

التنمية البشرية وتدفقات الهجرة ما بين المقاطعات في الصين. 1995-2000

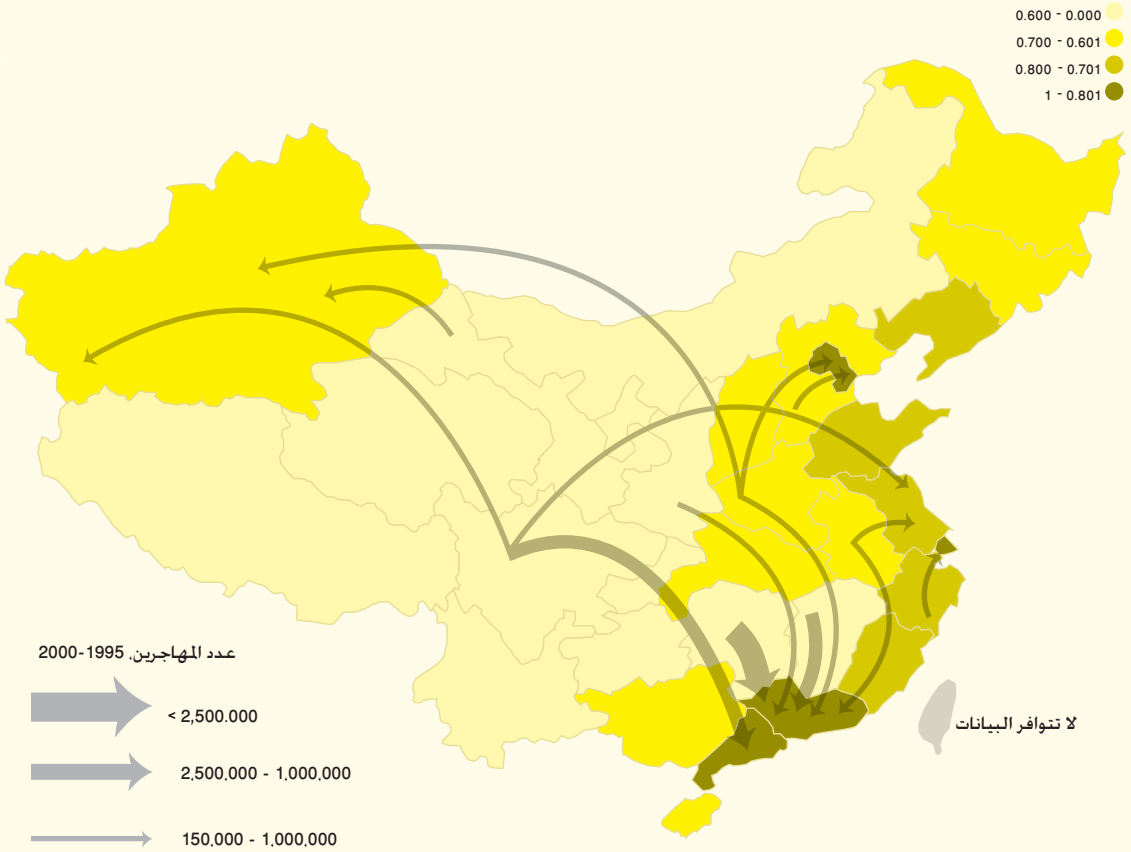

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UN (20008a) وHe (2004)

مربع 1.1 **تقدير أثر التحرك**

تؤثر الاعتبارات المنهجية الرئيسية في طريقة قياس عوائد التحرك على كل من الأفراد والآثار التي تعود على الأماكن، وقد ورد الحديث عنها في المؤلفات المكثفة المعنية بالمهجرة. ويقتضي الحصول على مقياس دقيق للآثار إجراء مقارنة بين مستوى خير شخص ما في حالة هجرته، ومستواه في حالة بقائه في مكانه الأصلي. ويبقى مقياس الحالة الثانية غير معروف ولا يعكس الحقيقة، وقد لا يمثله وضع المقيمين من غير المهاجرين تمثيلا صحيحًا. وكثيرًا ما يكون هؤلاء الذين يتحركون دوليًا متمتعين بقدر أفضل من التعليم ومستويات من الدخل المبدئي أعلى من هؤلاء الذين لا يملكون هذه الأمور؛ ومن ثم تصبح إمكانيات تحسين وضعهم في الخارج أفضل ممن بقى في مكان الأصل. وثمة أدلة تبين أن هذه الظاهرة - المعروفة نظريًا "بانتقائية المهاجر"- حاضرة أيضًا في الهجرة الداخلية (انظر إلى الفصل الثاني). وقد تكون المقارنات بين مجموعات لها خصائص متماثلة وقابلة للملاحظة (النوع الاجتماعي، والتعليم، والخبرة، وما إلى ذلك) أكثر دقة، غير أنها لا تزال تغفل خصائص بالغة الأهمية، مثل مواقف الأشخاص تجاه المخاطر.

وهناك قائمة من المشكلات المنهجية الأخرى، فصعوبات تحديد الأسباب تشوّش على تقديرات أثر التحويلات المالية على استهلاك الأسرة المعيشية. كما أن فهم كيف تؤثر الهجرة على أسواق العمل في مكان المقصد هو إشكالية أخرى. وقد حاولت معظم الدراسات النظر إلى الأثر الواقع على الأجور على المستوى الإقليمي أو على مجموعة معينة من المهارات. وقد تبقى هذه الأمور خاضعة للتحيز الانتقائي المرتبط باختيارات الفرد للمكان، والقضية الرئيسية، التي تناولها الفصل الرابع، هي ما إذا حلت مهارات المهاجرين محل نظيرتها لدى السكان المحليين، أو كمّلتها؛ ويقتضي تحديد هذه المسألة وضع مقاييس دقيقة لهذه المهارات.

ويسعى نهج من النُهُج، والذي يتزايد شعبيته، إلى استغلال الطابع شبه العشوائي أو التلفيق العشوائي في تقدير الآثار. وعلى سبيل المثال، خصصت "فئة المهاجرين المسموح لها بالدخول إلى نيوزيلندا من منطقة المحيط الهادئ" مجموعة من التأشيرات على نحو عشوائي، متيحة لأثر الهجرة أن يقيّم بمقارنة الفائزين بالقرعة مع مقدمي طلب الحصول على التأشيرة الذين أخفقوا.

بالإضافة إلى ذلك، هناك بعد زمني هام، إذ تتطلب الهجرة تكاليف مدفوعة مقدمًا وقد تستغرق المكاسب وقتًا للتحقق. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما تتحسن العوائد في سوق العمل تحسنًا ملحوظًا مع الوقت، مع تعلّم المهارات المحددة ببلد معين والاعتراف بها. كما يشكل قرار المهاجر للعودة تعقيدًا إضافيًا؛ مما يؤثر في الفترة التي يجب خلالها قياس الآثار.

وأخيرًا، كما ناقشنا بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، يواجه تحليل الهجرة معوقات ضخمة متعلقة بالبيانات، فحتى في حالة البلدان الغنية، غالبًا ما يصعب عمل مقارنات لأسباب جد أساسية، مثل الاختلافات في تعريف المهاجرين.

المصدر: كليمنس ومونتنيجرو وبريتشت Clemens, Montenegro and Pritchett (2008) ماكينزي وجيبسون وستيلمان McKenzie, Gibson and Stillman (2006)

طارق بينما كانوا يحاولون الدخول غير الشرعي إلى أوروبا على مراكب بدائية الصنع[14]. وتقابل هذه التجارب تلك التي عاشها آلاف التونغيين الفقراء الذين فازوا بالقرعة للاستقرار في نيوزيلندا، أو مئات الآلاف من البولنديين الذين تحركوا للحصول على فرص عمل بأجور أفضل في المملكة المتحدة، في ظل نظام حرية الانتقال الذي وفره الاتحاد الأوروبي في عام 2004.

ويتناول تقريرنا أنواعاً مختلفة من التحرك، بما فيها الداخلية والدولية، والمؤقتة والدائمة، وتلك المستحثة بالصراع. وقد يثير التساؤل عن مدى الفائدة من تغطية شبكة عريضة من هذه الحالات: ألسنا بصدد الحديث عن ظاهرة متفاوتة، تقترن بها مجموعة كبيرة من الأسباب والنتائج غير المتشابهة في أصل طبيعتها؟ ألن يتحقق مقصدنا على نحو أفضل إذا حددنا التركيز على نوع واحد من الهجرة، ودرسنا تفصيلا أسبابها ونتائجها وتبعاتها؟

لا نعتقد ذلك. فعلى الرغم من أن الأنواع العامة للتحرك البشرية تختلف اختلافًا هائلاً فيما يتعلق بمحركاتها ونتائجها، فإن هذا ينطبق حقيقةً على حالات أكثر تحديدًا داخل كل نوع. ولنأخذ مثالا واحدًا. تغطي هجرة العمالة الدولية حالات تتراوح بدءًا بالعمال الطاجيكيين في قطاع الإنشاء بالاتحاد الروسي، الذين أجبروا على الهجرة بسبب الأوضاع الاقتصادية القاسية في بلد يعيش أغلب سكانه على دخل يقل عن دولارين في اليوم، وانتهاءً بمهندسي الحاسوب في شرق آسيا الذين يرتفع الطلب عليهم ويوظّفون في شركات، مثل: موتورولا ومايكروسوفت.

وكثيرًا ما تعاني النُهُج التقليدية للهجرة من التقسيم إلى فئات، فتشيع أشكال من التمييز بين المهاجرين وفقًا لما إذا كان التحرك مصنّفًا تحت فئة التحرك الجبري أو الطوعي، الداخلي أو الدولي، المؤقت أو الدائم، الاقتصادي أو غير الاقتصادي. ويمكن للفئات التي كان الغرض الأصلي منها وضع أشكال تمييز قانونية بقصد التحكم في أعداد الدخول وطريقة المعاملة أن ينتهي بها الأمر أن تؤدي دورًا مهيمنًا على إطار التفكير المفاهيمي والسياسي. وطوال العقد المنصرم، بدأ العلماء وصانعو السياسات يتساءلون عن أشكال التمييز هذه، وثمة اعتراف متنامٍ بأن تكاثرها يُظلم مسيرة العمليات التي يرتكز عليها قرار التحرك أكثر مما يضيئها، فضلا عن إمكانية وقوع آثار ضارة على صناعة السياسات[15].

وفي كافة حالات التحرك البشري تقريبًا، يمكننا رؤية التفاعل بين قوتين أساسيتين، حيث تتفاوت درجات تأثيرهما.

فمن جانب، لدينا أفراد وأسر وأحيانًا مجتمعات، تقرر التحرك بمحض إرادتها من أجل إحداث تغيير جذري في ظروفها. وفي الحقيقة، حتى عندما يُجبر الناس على التحرك بسبب أوضاع قهرية، تقوم

اختياراتهم في أغلب الأحيان بدور حيوي. وعلى سبيل المثال، تشير الأبحاث التي أُجريت على اللاجئين الأنغوليين الذين استقروا في شمال زامبيا إلى أن الكثير منهم كانوا مدفوعين بنفس التطلعات التي تجبر هؤلاء الذين شاع تصنيفهم بأنهم مهاجرين اقتصاديين[16]. وبالمثل، يذهب الأفغانيون الفارّون من الصراع إلى باكستان أو إيران عن طريق نفس شبكات الطرق والتجارة القائمة منذ عقود مضت، لأغراض هجرة العمالة الموسمية[17].

ومن جهة أخرى، قلما تخلو الاختيارات من المعوقات، بل إنها مستحيلة. وهذا الأمر بديهي لهؤلاء الذين يتحركون هروبًا من الاضطهاد السياسي أو الحرمان الاقتصادي، غير أنه أيضًا أمر حيوي لفهم القرارات التي يتخذها هؤلاء الذين يتحركون في ظل عوامل أقل قهرًا. فتؤدي العوامل الرئيسية المرتبطة بالهيكل الاقتصادي والمجتمع، والمحددة بسياق ولكنها تتغير مع الوقت، إلى صياغة قرارات التحرك والبقاء على حد سواء. وهذا التفاعل الديناميكي بين قرارات الأفراد والسياق الاجتماعي الاقتصادي الذي تُتخذ هذه القرارات في إطاره، ويشار إليه أحيانًا في أسلوب التعبير الاجتماعي بأنه "تفاعل بين البيئة والعوامل المؤثرة" - هو أمر حيوي لفهم ما يشكل السلوك الإنساني. ويتناول الفصل الثاني تطور العوامل الهيكلية الرئيسية على مدار الوقت.

ولتنظر إلى حالة عشرات الآلاف من المهاجرين الإندونيسيين الوافدين إلى ماليزيا كل سنة. والدافع وراء هذه التدفقات هو - إلى حد كبير - التفاوت الشاسع في الدخول بين هذين البلدين، مع أن درجة التحرك واصلت أيضًا ارتفاعها منذ ثمانينيات القرن الماضي. في حين أن التفاوت في الدخول بين البلدين استمر في الاتساع والانحسار طوال نفس الفترة[18]. ومن الواضح أن عمليات اجتماعية اقتصادية أوسع نطاقًا أسهمت جزئيًا في هذا الدور. وقد ولّدت مرحلة التصنيع التي شهدتها ماليزيا في الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تحركًا ضخمًا حينما انتقل الماليزيون من الريف إلى المدن؛ مما خلق ندرة حادة في العمالة في القطاع الزراعي، في وقت كانت تولد فيه الأنشطة الزراعية الموجهة لأغراض تجارية، فضلا عن النمو السكاني السريع، فائضًا من العمالة الزراعية في إندونيسيا. وما من شك أن حقيقة انتماء أغلب الإندونيسيين إلى خلفيات عرقية ولغوية ودينية مماثلة لتلك التي ينتمي إليها الماليزيون، يسّرت من التدفقات[19].

وأدى الاعتراف بدور العوامل الهيكلية، في تحديد التحرك البشري، إلى إحداث أثر عميق على الدراسات المعنية بالهجرة. وفي الوقت الذي ركزت المحاولات المبكرة لتحديد المفاهيم المتعلقة بتدفقات الهجرة على الاختلافات في مستويات المعيشة، تنامى في السنوات الأخيرة الإدراك بأن هذه الاختلافات لا تفسر أنماط التحرك إلا تفسيرًا جزئيًا[20]. وبالتحديد، إذا استجاب التحرك للتفاوت في الدخول فحسب، فسيصعب تفسير الأسباب وراء اختيار الكثير من المهاجرين الناجحين للعودة إلى بلدهم الأصلي بعد عدة سنوات أمضوها في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الاختلافات في الدخول هي العامل المحض لتحديد الهجرة، فقد نتوقع رؤية تحركات كبيرة من البلدان الفقيرة إلى الأخرى الغنية، وتحركات ضئيلة بين البلدان الغنية، إلا أنه ما من نمط من هذه الأنماط ينطبق على الواقع العملي (الفصل الثاني).

وأدت هذه الأنماط الملحوظة إلى الوصول إلى عدة عناصر للبحث، إذ أقر بعض العلماء أن التركيز على الفرد يصرف الانتباه عما يعتبر في العادة قرارًا أسريًا، وبالتأكيد إستراتيجية (كما هو الحال عندما يتحرك بعض أعضاء الأسرة ويبقى البعض الآخر في بلد الأصل)[21]. كما ازداد وضوح ضرورة الابتعاد عن فرضية مثالية الأسواق التنافسية، ولاسيما فيما يتعلق بالأسواق الائتمانية في البلدان الآخذة في النمو. فهي بعيدة كل البعد عن المثالية، فيما تعتمد الأسر المعيشية كثيرًا على هذه القطاعات المتقلبة، مثل القطاع الزراعي، ويتيح إرسال عضو من أعضاء الأسرة إلى مكان آخر بتنويع أشكال المخاطر التي قد تتأتى من النتائج السيئة في بلد الأصل[22]. ويشدد باحثون آخرون على طريقة التصنيف الغالبة للخصائص الهيكلية والاتجاهات بعيدة المدى، في كل من مكان المنشأ والمقصد، بأنها عوامل "شد وجذب" - وما تشكله من سياق يحدث في إطاره التحرك. وعلى سبيل المثال، قد ينتج عن التحرك زيادة التركيز في ملكية الأصول، مثل الأرض؛ مما يجعل من الصعب على الأشخاص الاستمرار باستخدام صيغهم التقليدية للإنتاج[23]. كما أُقر أن الفرص المتاحة للمهاجرين تعوقها حواجز الدخول، كما ناقشناه في الفصلين الثاني والثالث، وبالطريقة التي تعمل بها أسواق العمل، كما أوضحتها الأدلة المعتبرة بأن كل المهاجرين، الدوليين والداخليين، يوجهون للعمل في وظائف ذات وضع أدنى وبأجور أسوأ.

والأمر الأهم هو أن النظريات التي تركز على العوامل الاقتصادية الصرفة لا تتمكن من تحديد الإطار الاجتماعي الأوسع الذي تُتخذ القرارات داخله. فعلى سبيل المثال، من الشائع أن يبحث الشباب من بين الطبقة الاجتماعية الدنيا "كولاس" في ولاية جوجارات المركزية في الهند عن وظائف في المصانع خارج قريتهم من أجل التحرر من التبعية التي تفرضها العلاقات بين الطبقات الاجتماعية.

ويحدث هذا رغم حقيقة أن أجور المصانع ليست أعلى، بل في بعض الحالات أقل مما قد يكسبونه في عمل يوم بالزراعة في مسقط رأسهم[24]. ومن ثم، قد يشكل الفرار من الهرم الاجتماعي التقليدي عاملا هامًا محفّزًا على الهجرة (الفصل الثالث).

لا تتمكن النظريات التي تركز على العوامل الاقتصادية الصرفة من تحديد الإطار الاجتماعي الأوسع الذي تُتخذ القرارات داخله

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين التحرك والاقتصاديات بعيدة كل البعد عن كونها أحادية الاتجاه. فقد ينتج عن حركات الأشخاص الواسعة النطاق تبعات اقتصادية عميقة على أماكن المنشأ والمقصد. كما سنتناول بالحديث تفصيلا في الفصل الرابع، بل حتى طريقة تفكيرنا في المفاهيم الاقتصادية الأساسية تتأثر بتحرك الأشخاص. هذا ما توضحه القضايا التي طُرحت لقياس الدخول والنمو الاقتصادي للفرد الواحد (المربع 1.2).

1.3 التنمية والحرية والتنقل البشري

تبدأ محاولتنا لفهم التبعات التي يأتي بها التنقل البشرية على التنمية البشرية بفكرة مركزية يدور حولها هذا التقرير. وهذا هو مفهوم التنمية البشرية بوصفه توسيع نطاق حريات الأشخاص لعيش الحياة كما يختارونها. وظل هذا المفهوم، الذي ألهمه العمل الريادي الذي قدمه الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن Amartya Sen، وقيادة محبوب الحق الذي يُعرف أيضًا "بمنهج القدرات" لتركيزه على الحريات التي تهدف إلى تشكيل "أفراد حيا وتعمل"، المحور الرئيسي لتفكيرنا منذ أول تقرير للتنمية البشرية لعام 1990، وهو مفهوم ذو صلة دائمة بصياغة السياسات الفاعلة التي تهدف إلى مكافحة الفاقة والحرمان[25]. وأثبت منهج القدرات قوته في إعادة تشكيل تفكيرنا بشأن موضوعات متنوعة، مثل: النوع الاجتماعي والأمن البشري والتغير المناخي.

ويؤدي توسيع نطاق الحريات والقدرات البشرية، باعتبارها عدسة نطل من خلالها، إلى تبعات هائلة على كيفية تفكيرنا في التحرك البشري، إذ إننا حتى قبل أن نبدأ في طرح السؤال عما إذا كان لحرية التحرك آثار ضخمة على الدخول أو التعليم أو الصحة مثلا، نقر بأن التحرك هو أحد الأفعال الأساسية التي يستطيع الأفراد اختيارها من أجل تحقيق خططهم في الحياة. وبعبارة أخرى، تمثل القدرة على التحرك بعدًا من أبعاد الحرية التي تعد جزءًا من التنمية - له قيمة متأصلة فضلا عن قيمته المحتملة المؤثرة.

والفكرة التي تنوه بأن قدرة المرء على تغيير مكان إقامته تمثل مكونًا أساسيًا من مكونات الحرية البشرية، يمكن أن نتتبع مسارها لدى السلف من الفلاسفة الكلاسيكيين متمثلة في عدة تقاليد فكرية. فقد كتب كونفوشيوس Confucius أن: "تتحقق الحكومات

مربع 2.1 كيف يؤثر التحرك على قياس التقدم

تعتمد محاولات قياس مستوى التنمية لبلد من البلدان على مؤشرات مختلفة مصممة لتحديد متوسط مستوى خير الفرد. وفيما يستخدم النهج التقليدي دخل الفرد الواحد باعتباره بديلا للتنمية الاقتصادية، أدخل هذا التقرير مقياسًا أكثر شمولا: دليل التنمية البشرية HDI، بيد أن كلا النهجين مبنيان على فكرة تقييم مستوى خير هؤلاء الأشخاص المقيمين في منطقة معيّنة.

وحسبما أشار مؤخرًا الباحثون في مركز التنمية العالمية وجامعة هارفارد، هذه النُهُج لقياس التنمية تعطي أولوية للمكان الجغرافي على الأشخاص في تقييم مدى تقدم مجتمع من المجتمعات. وهكذا، إذا تحرك شخص من فيجي إلى نيوزيلندا وتحسن مستوى معيشته نتيجة لذلك، لا تعتبر المقاييس التقليدية للتنمية التحسن زيادةً في تنمية فيجي، بل سيدخل مستوى الخير العائد على ذلك الشخص في حساب مؤشر نيوزيلندا.

وفي البحوث الداعمة لهذا التقرير تناولنا هذه المشكلة باقتراح وضع مقياس بديل للتنمية البشرية، ونشير إليه باعتباره التنمية البشرية للأشخاص (مقابل التنمية البشرية للبلدان)، حيث يحدد هذا المقياس مستوى التنمية البشرية لكافة الأشخاص المولودين في بلد معين. فعلى سبيل المثال، بدلا من قياس معدل مستوى التنمية البشرية للأشخاص الذي يعيشون في الفلبين، نقيس متوسط مستوى التنمية البشرية لجميع الأفراد الذين وُلدوا في الفلبين، بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه الآن. ولهذا المقياس الجديد أثر هائل على فهم مستوى الخير العائد على الإنسان. ففي 31 بلدًا من المائة التي تمكّنا من حساب هذا المقياس فيها، يفوق دليل التنمية البشرية لشعوبها دليل بلدانهم بنسبة 01% على أقل تقدير؛ وفي تسع مجموعات إضافية للأعداد السكانية يتراوح الاختلاف ما بين 5 و10 بالمائة. وللأحد عشر بلدًا من التسعين مجموعة سكانية التي يمكننا حساب الاتجاهات لها مع مرور الوقت، يختلف مدى التغيير في دليل التنمية البشرية أثناء الفترة بين 0991 و0002 بما يزيد على 5 نقاط مئوية عن متوسط التغيير لبلدانهم. مثال على ذلك، ارتفع دليل التنمية البشرية للأوغنديين بما يقارب ثلاثة أضعاف نسبته عن دليل التنمية البشرية لأوغندا.

وفي طيات هذا التقرير، سنواصل اتباع النهج التقليدي لأسباب متعلقة بالتحليل، وقابلية التحكم فيه، ومقارنته مع المؤلفات القائمة. كما أننا ننظر إلى هذين المقياسين باعتبارهما مكملين وليس بديلين: مقياس يحدد مستويات المعيشة للناس الذين يعيشون في مكان معين، والآخر يحدد مستويات المعيشة للناس المولودين في مكان معين. فعلى سبيل المثال، عندما نحلل التنمية البشرية بوصفها سببًا للتحرك البشري، كما جرى العمل في معظم طيات هذا التقرير، فإن مقياس البلد سيكون أكثر ملائمة لأنه سيكون بمثابة مؤشر لمدى اختلاف مستويات المعيشة عبر أماكن مختلفة. ومع ذلك، لاستيفاء أغراض تقييم مدى نجاح السياسات والمؤسسات المختلفة في تحقيق الخير لأعضاء المجتمع، هناك ما يؤيد اتباعنا لهذا المقياس الجديد.

المصدر: كليمنس ومونتنيجرو وبريتشت Clemens, Montenegro and Pritchett (2008) ماكينزي وجيبسون وستيلمان McKenzie, Gibson and Stillman (2006)

الراشدة عندما تشعر رعيتها المقرّبة بالسعادة وينجذب هؤلاء البعيدون قربًا منها"[26]. فيما أكد سقراط على أن "من لا يحبنا أو يحب مدينتنا، ويرغب في الهجرة إلى مستوطنة أو أي مدينة أخرى، يجوز له أن يذهب أنّى شاء، محتفظًا بملكيته"[27]. وفي عام 1215، كفل ميثاق إنجلترا الأعظم للحريات (الماجنا كارتا) Magna Carta حرية "الخروج من مملكتنا والعودة في أمان وأمن، برًا أو بحرًا". أما في العصر الحديث، أكدت الفيلسوفة الأمريكية مارثا نوسباوم Martha Nussbaum على أن الانتقال هو مكون من مكونات المجموعات التي تشكل القدرات الوظيفية الإنسانية الأساسية التي يمكن استخدامها لتقييم مدى فاعلية الحرية التي يملكها الأفراد في تحقيق خططهم في الحياة[28].

وعلى أي حال، يزخر التاريخ بالتجارب التي مرت بها المجتمعات وشددت في تحديد حركة التنمية البشرية بفرض القيود على التحرك. وبُني الإقطاع والعبودية كلاهما بفرض القيود الجسدية على التحرك. كما اعتمدت عدة أنظمة قهرية في القرن العشرين على التحكم في التحرك الداخلي، بما في ذلك "قوانين تحرك الأفارقة السود" في ظل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ونظام تسجيل وثائق السفر في روسيا *Propiska*. وأسهم التوقف التام الذي تلا هذه القيود إلى توسعات جذرية في الحريات التي يتمتع بها شعوب هذه البلدان.

ويسعى تقريرنا لتحديد ودراسة المجموعة الكاملة للأوضاع التي تؤثر في قرار الأفراد أو الأسر أو المجتمعات بالبقاء أو التحرك. وتتضمن هذه الأوضاع موارد الأشخاص أو استحقاقاتهم، فضلا عن الطريقة التي تحدد بها المعوقات المختلفة - بما في ذلك تلك المرتبطة بالسياسات والأسواق والثقافة والقيم - إذا ما كان التحرك خيارًا لهم أم لا. وتمثل قدرة الأشخاص على اختيار المكان الذي يسمونه موطنهم بعدًا من أبعاد الحرية البشرية التي نشير إليها باعتبارها التنقل البشري، وهو ما يعرّفه المربع 3.1، علاوة على مصطلحات أساسية أخرى مستخدمة في هذا التقرير.

ويحتل التمييز بين الحريات والأفعال مكانًا مركزيًا فيما يتعلق بمنهج القدرات. وبالإشارة إلى القدرة على تقرير أين يعيش المرء، فضلا عن فعل التحرك ذاته، نقر بأهمية الأوضاع التي يتمكن في ظلها الأشخاص، أو لا يتمكنون، من اختيار مكان إقامتهم. ويركز تحليل الهجرة المبالغ في نمطه التقليدي على دراسة أثر التحرك على خير البشر. وعلى أي حال، لا يقتصر اهتمامنا على التحرك في حد ذاته، وإنما نهتم أيضًا بالحرية التي يستخدمها الأشخاص في تقرير التحرك من عدمه. وعلى هذا، قابلية التحرك هي شكل من أشكال الحرية - أما التحرك فهو ممارسة تلك الحرية[29].

ونفهم التنقل البشري بوصفه حرية إيجابية وليس مجرد حرية سلبية. وبعبارة أخرى، غياب القيود الرسمية على تحرك الأشخاص عبر الحدود وداخلها، لا يمنح في حد ذاته الأشخاص حرية التحرك إذا افتقروا للموارد الاقتصادية، والأمن، والشبكات اللازمة للتمتع بحياة لائقة في وطنهم الجديد. أو إذا وقفت المعوقات غير الرسمية، مثل التمييز، حائلا منيعًا أمام فرص التحرك الناجح.

ولنوضح تبعات هذا المنهج ببضعة أمثلة. ففي حالة الاتجار بالبشر، يقترن التحرك بأشكال من الاستغلال الذي يتسم بالوحشية والمهانة. والاتجار بحكم طبيعته هو مثال للتحرك التي تُصبح فيها الحريات مقيّدة بواسطة القوة أو الخداع أو الإكراه، أو كل هذه الأمور مجتمعة. ومن الشائع ألا يملك الفرد المتاجر فيه حرية اختيار إلغاء رحلته أو البحث عن وظيفة بديلة ما إن وصل إلى بلد المقصد، أو العودة إلى

مربع 3.1 المصطلحات الأساسية المستخدمة في التقرير

دليل التنمية البشرية *IDH*: هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية، وهي: حياة مديدة وصحية، إمكانية الحصول على المعرفة، مستوى معيشة لائق.

متقدمة/آخذة في النمو: نطلق على البلدان التي حققت دليل تنمية بشرية HDI قيمته 9.0 فما فوق "متقدمة"، وتلك التي لم تصل إليه " آخذة في النمو". دليل تنمية بشرية منخفض/متوسط/مرتفع/مرتفع جدًا: تصنيف البلدان بناءً على قيمة دليل التنمية البشرية وفقًا لأحدث البيانات المتاحة. ويتراوح الدليل المنخفض ما بين 0 و0.499، والمتوسط ما بين 0.500 و0.799، والمرتفع ما بين 0.800 و0.899، والمرتفع جدًا 0.900 فما فوق.

الهجرة الداخلية: تشير إلى التحرك البشري داخل حدود بلدٍ ما، وتُقاس عادةً عبر حدود الإقليم أو المقاطعة أو البلدية، مما يؤدي إلى تغيير محل الإقامة المعتاد.

الهجرة الدولية: تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة.

المهاجر: هو الفرد الذي غيّر محل إقامته المعتاد، إما بالعبور لأحد الحدود الدولية أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل بلد المنشأ الذي ينتمي إليه. والمهاجر النازح يُنظر إليه باعتباره مهاجرًا من منظور بلد المنشأ، فيما يُنظر إلى المهاجر الوافد بوصفه مهاجرًا في بلد المقصد. وعلى الرغم من أن مصطلح "المهاجر" (مقابل "المهاجر الوافد") ظل مقتصرًا على تعريف الهجرة المؤقتة، لا ننتهج مثل هذا التمييز في هذا التقرير.

التنقل البشري: قابلية الأفراد أو العائلات أو جماعات من الأشخاص على اختيار مكان إقامتهم.

التحرك البشري: الفعل الذي يقوم به شخص ويترتب عليه تغيير مكان إقامته.

الوطن. فالشخص المتاجر فيه يتحرك جسديًا، غير أنه يعمل ذلك نتيجة لقيد فُرض على حريته أمام تقرير أين يعيش؛ ومن ثم، فهو أقل- وليس أكثر- قابلية للتحرك، من منظور القدرات.

وعلى الجانب الآخر، انظر إلى حالة شخص ما توجّب عليه التحرك بسبب التهديد بالاضطهاد السياسي أو بسبب أوضاع بيئية مهينة. وفي هذه الحالات، جعلت الظروف الخارجية بقاءه في موطنه أمرًا أصعب بل قد يكون مستحيلا، فهي تقيّد مساحة اختياراته وتحد من حريته في اختيار أين يعيش. وثمة احتمال كبير بأن تقترن الحركة المستحثة بمزيد من التدهور في أوضاع معيشته، بيد أن هذا لا يعني أن التحرك هو السبب وراء ذلك التدهور، ففي الواقع، قد تكون النتائج أسوأ إذا لم يتمكن من التحرك.

وإن كان الأمر حائًا على النظر في التمييز بين قابلية التحرك والتحرك تمييزًا أكاديميًا إلى حد ما، يجب أن ننتهز هذه الفرصة للتأكيد على أن حرية اختيار مكان العيش يفرض حضوره بوصفه أحد الموضوعات الهامة للبحث، من أجل اكتشاف ما الذي يفكر فيه الفقراء حول الهجرة (المربع 1.4). ففي نهاية المطاف، ما يهم أكثر هو آراؤهم وليست آراء الخبراء، فهم الذين يتعين عليهم اتخاذ القرار الصعب بالمخاطرة بالتحرك أم لا.

4.1 ما نطرحه على طاولة النقاش

إن وضع الأشخاص وحريتهم في صميم التنمية له تبعات على دراسة التحرك البشرية. وفي المقام الأول، يتطلب منا فهم الأسباب التي تجعل الأشخاص أقل، أو أكثر، قابلية للتحرك.

ويُعنى هذا التفكير بالسبب وراء اختيارهم للتحرك، وبالمعوقات التي تشجعهم أو تثنيهم عن الأخذ بذلك الاختيار. وفي الفصل الثاني، ننظر إلى كل من الاختيارات والمعوقات بدراسة النماذج الكلية للتحرك البشري عبر المكان والزمان. ونجد أن هذه الأنماط متسقة اتساقًا واسع النطاق مع فكرة أن الأشخاص يتحركون لتعزيز فرصهم، بيد أن تحركهم مقيد قيدًا وثيق الصلة بالسياسات - في مكانهم في بلدان الأصل والمقصد كليهما - وبالموارد الموجودة تحت تصرفهم. وبما أن اختلاف الأشخاص يواجهه اختلاف المعوقات، فالنتيجة النهائية هي عملية تتصف بقدر هائل من عدم المساواة في فرص التحرك والعودة.

وفي الفصل الثالث، نبحث كيف تتفاعل هذه الأشكال لعدم المساواة مع السياسات. هذا في الوقت الذي نجد قيمة معتبرة ومتأصلة للانتقال. كما أكدنا عليه في هذا الفصل التمهيدي، إلا أن قيمته المؤثرة التي تهدف إلى النهوض بأبعاد أخرى من أبعاد التنمية البشرية قد تشكل أيضًا أهمية بالغة. ولكن رغم أن

مربع 4.1 كيف ينظر الفقراء للهجرة؟

ازداد في السنوات الأخيرة الاهتمام باستخدام أساليب نوعية لفهم كيف ينظر الناس الذين يعيشون في دائرة الفقر إلى حالهم. كما دلت عليه الدراسة الرائدة التي أجراها البنك الدولي «أصوات الفقراء»، ونشرها في عام 2000. وعند إعدادنا للتقرير الحالي، فوّضنا بإجراء بحث للتحقيق في النتائج المتصلة بتقييمات المشاركة في الفقر - وهي دراسات واسعة النطاق تدمج أساليب البحث النوعية والكمية لدراسة الفقر من وجهة نظر الفقراء. وما أظهرته الدراسة هو أن التحرك عادةً ما يصفه الفقراء بأنه ضرورة - أي أنه جزء من إستراتيجيات مواجهة تنتهجها العائلات التي تمر بتجربة شديدة القسوة - وكذلك على أنه فرصة - أي وسيلة لتوسيع سبل العيش لأسرة من الأسر المعيشية، والقابلية لجمع الأصول. ففي النيجر، أشار ثلثا المجيبين عن الأسئلة إلى أنهم تركوا بيوتهم من أجل التغلب على مشكلة الافتقار للمأكل أو الملبس أو الدخل، وبحثوا عن سبل معيشة في أماكن أخرى. وأفادت بعض الأسر المعيشية بأن بعض الأعضاء غادروا بحثًا عن عمل بأجر، لاسيما للحد من الضغوط المتعلقة بتضاؤل توريد الطعام في أوقات الندرة. وفي قريتي بان نا بيينج وبان كاو باد بتايلاند، وصف المشاركون الهجرة على أنها إحدى الطرق التي تستطيع استخدامها أسرة من الأسر في التعزيز من وضعها الاجتماعي الاقتصادي. ولهذه المجتمعات، مكّنت التحويلات المالية الواردة من الخارج هؤلاء الباقين في بلد الأصل من الاستثمار في تجارة صيد السمك ومن ثم توسيع مكانة الأسرة ونفوذها.

وتناولت مجموعات المناقشة الحديث مع الفقراء عن الهجرة الداخلية الموسمية التي كانت أحد الأنواع الأكثر شيوعًا. وعندما تطرق الحديث إلى الهجرة الدولية، وُصفت بأنها للمقتدرين. فعلى سبيل المثال، قال المشاركون في دراسة عن جامايكا أن المقتدرين، خلافًا عن الفقراء، يتمتعون بالنفوذ بفضل اتصالاتهم التي تساعدهم في الحصول على التأشيرات اللازمة للسفر والعمل بالخارج. وبالمثل، وصف المشاركون من مونسيرات كيف أن الأشخاص الذين حصلوا على مستوى تعليم أفضل والمقتدرين ماليًا تمكّنوا من مغادرة البلاد بعد الانفجار البركاني الذي وقع في عام 1995، فيما بقى الأشخاص الأقل قدرة مالية رغم حجم الدمار الذي حل بالبلاد.

وتعطي لنا «تقييمات المشاركة في الفقر» صورة جيدة عن نظرة الفقراء للتحرك، غير أنها قد لا تكون مفيدة من حيث المعلومات التي توفرها عن كيفية نجاح الآخرين في الخروج من دائرة الفقر، إذ إن هذه التقييمات مقتصرة بحكم إعدادها على الأشخاص الذين ظلوا فقراء. وتبحث دراسة أحدث مما سبق ذكرها، أجراها البنك الدولي في الآونة الأخيرة على 15 بلدًا، السبل المتاحة للخروج من دائرة الفقر. وجاء في هذه الدراسات الحديث عن قابلية التحرك للتطور باعتباره موضوعًا مشتركًا في المحادثات المعنية بالحرية. وفي المغرب، أعربت النساء الشابات عن مدى إحباطهن من القيود التقليدية التي تحد من قدرة المرأة على السفر بدون صحبة أحد الذكور لها، أو حتى قدرتها على البحث عن وظيفة خارج البيت. ووصف الرجال القدرة على الهجرة باعتبارها شكلا من أشكال الحرية والمسؤولية في آن واحد، فحرية التحرك يتبعها مسؤولية إرسال التحويلات.

المصادر: أزكونا (2009) Azcona، ونارايان وبريتشيت وكابور (2009) Narayan, Pritchett and Kapoor، والبنك الدولي (2000) و(2009)، ووكالة المعونة الدولية (2004) Action Aid International.

بإمكان الأشخاص التوسع في مساحة حرياتهم، وهم يتوسعون فيها بالتحرك. فالمدى الذي يمكّنهم من ذلك يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأوضاع التي يتحركون في ظلها. وفي الفصل الثالث، ننظر إلى نتائج الهجرة من مختلف أبعاد التنمية البشرية، بما فيها الدخول والسبل المعيشية والصحة والتعليم والتمكين. كما نستعرض الحالات التي يعاني الأشخاص فيها من حالات التدهور في مستوى خيرهم أثناء التحرك - عندما تكون مثلا حركة مستحثة بالاتجار في البشر أو الصراع - ونؤكد على أن هذه الحالات يمكن تتبعها في الغالب لنجد السبب وراءها المعوقات على حرية الأفراد في اختيار أين يعيشون.

والنقطة الرئيسية التي تبرز في الفصل الثالث هي أن التحرك البشري يمكن ربطه بالمقايضات - فقد يكسب الأشخاص في بعض أبعاد الحرية ويخسرون في البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، يقبل ملايين العمال الوافدين من آسيا والشرق الأوسط، ويعملون في دول مجلس التعاون الخليجي، القيود الصارمة التي تُفرض على حقوقهم، شرطًا لحصولهم على تصريح بالعمل، إذ يكسبون أجورًا أعلى مما يكسبونها في وطنهم، ولكنهم لا يستطيعون العيش مع عائلاتهم، أو الحصول على إقامة دائمة، أو تغيير أصحاب عملهم. حتى أن الكثير منهم لا يستطيع مغادرة البلاد إذ تصادر وثائق سفرهم عند دخولهم. ومن ناحية أخرى، يقتضي قرار التحرك للكثير من الناس حول العالم ترك أطفالهم في أوطانهم. وفي الهند، يُقصى في الواقع العمال الموسميون من التصويت في الانتخابات حينما تُجرى في فترات الذروة للحركات الداخلية[30]. وكثيرًا ما يُحرم الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في وضع غير نظامي من طائفة كاملة من الاستحقاقات والخدمات الأساسية؛ مما يترتب عليه أن يعيشوا في خوف مستمر من القبض عليهم وترحيلهم. وتقتضي آثار التحرك إجراء تحليل منظّم لهذه الأبعاد المتعددة للتنمية البشرية بغية الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة هذه المقايضات ومداها، فضلا عن تبعات السياسات ذات الصلة.

وتتعقد المقايضات أكثر عندما يكون للمتحركين أثر في خير الباقين. فلطالما ظل التصور بأن الهجرة تولد الخسائر لهؤلاء المقيمين في بلدان المقصد، مصدرًا لمناظرات عديدة يتجاذب أطرافها صانعو السياسات والأكاديميون. ويركز الفصل الرابع على هذه المناظرات. وتشير الأدلة التي نقدمها إشارة قوية إلى أن المخاوف حول الآثار السلبية للتحرك على الباقين (في بلدي المنشأ والمقصد كليهما) هي كثيرًا مبالغ فيها، بيد أن هذه المشاعر الداعية للقلق حقيقية ولها تبعات هائلة على صياغة السياسات.

وإذا تقيد التحرك بالسياسات والموارد، في الوقت الذي يرفع تعزيز القدرة على التحرك من مستوى خير المتحركين على نحو ملحوظ، ويُحدث كذلك أثرًا إيجابيًا في كثير من الأحيان على الباقين كذلك، فكيف تصاغ السياسات الموجهة للتحرك البشري؟ في الفصل الخامس، نؤكد أن هذه السياسات يجب أن تختلف تمامًا عن شكلها الذي نراها عليه اليوم، ولاسيما أنه يجب إعادة صياغتها لكي تفتح آفاقًا لمزيد من فرص التحرك أمام العمال ذوي المهارات المتدنية، ولتحسين معاملة المتحركين في أماكنهم في بلدان المقصد.

ونحن لا ندعو إلى تحرير شامل للانتقال الدولي، هذا لأننا نقر بأن للأشخاص في أماكن المقصد الحق في تشكيل مجتمعاتهم، وأن الحدود هي طريقة يستخدمها الأشخاص لتحديد مجال التزاماتهم تجاه من يرونهم أعضاء مجتمعهم. ولكننا نعتقد كذلك أن الأشخاص تجمعهم أواصر واحدة بطرق شتى، وأن التزاماتهم الأخلاقية تجاه بعضهم البعض قد تطبق على مستويات مختلفة. وهذا في المقام الأول لأن الأفراد لا ينتمون لمجتمع أو جماعة واحدة فحسب، فبدلاً من تعريفهم تعريفًا منفردًا أو وحيدًا بديانتهم أو عنصرهم أو عرقهم أو نوعهم الاجتماعي، يشترك الأفراد في رؤية أنفسهم من خلال أطياف متعددة من مجموعة محددات للهوية. وكما عبر عنه أمارتيا سن Amartya Sen تعبيرًا قويًا: "ليس عامل الهوتو من مدينة كيغالي هو من الهوتو فحسب، بل أيضًا كيغاليًا ورواندياً وأفريقيًا، وعاملا وإنسانًا"[31].

وتتشابك مسؤوليات توزيع العدالة وبطبيعة الحال تتقاطع على الحدود الوطنية؛ ومن ثم لا تتناقض فكرة أن المجتمعات يجوز لها تشكيل مؤسساتها - مع الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي، وهو مجرد توليد الدخول بين أعضائها - وفكرة أن أعضاء نفس المجتمع يتشاركون في الالتزام بخلق عالم يتسم بالعدل، مع أقرانهم من البشر الموجودين خارج ذلك المجتمع وكذلك من أجلهم. وتتحدد هذه الالتزامات بطرق عديدة، على سبيل المثال لا الحصر: بناء المؤسسات الخيرية والجمعيات، وتوفير المعونة الإنمائية، والمساعدة في بناء مؤسسات وطنية، وإصلاح المؤسسات الدولية بغية جعلها أكثر استجابة لاحتياجات البلدان الفقيرة. ومع ذلك، تشير تحليلاتنا التي تقدم توصياتنا في الفصل الخامس إلى أن الحد من القيود على دخول الأشخاص - لاسيما العمال ذوي المهارات المتدنية وعائلاتهم - إلى بلدان تتمتع بأوضاع أفضل، سواء كانت متقدمة أو آخذة في النمو، هي إحدى الطرق الفاعلة نسبيًا للقيام بهذه الالتزامات.

وجدير بالذكر أن التوصيات المتعلقة بالسياسات التي وضعناها في تقريرنا ليست قائمة فقط على رأينا فيما يجب أن يكون عليه العالم، بل إننا نعترف أن صياغة السياسات إزاء التحرك البشري ينبغي أن تتنافس مع ما قد يبدو أحيانًا معارضة سياسية رائعة تناهض ازدياد الانفتاح. وعلى أي حال، مع الأخذ في

في الوقت الذي نجد قيمة معتبرة ومتأصلة للانتقال، إلا أن قيمته المؤثرة التي تهدف إلى النهوض بأبعاد أخرى من أبعاد التنمية البشرية قد تشكل أيضًا أهمية بالغة.

نرى أن قابلية التحرك أمر حيوي للتنمية البشرية، والتحرك تعبير طبيعي عن رغبة الأشخاص في اختيار أين وكيف يعيشون

الاعتبار قضايا تتصل بالجدوى السياسية، نؤكد على أن صياغة برنامج للتحرير من القيود على نحو صحيح - يهدف إلى الاستجابة لاحتياجات سوق العمل في أماكن المقصد فيما يعالج أيضًا قضايا الإنصاف وعدم التمييز - قد يولّد مساندة هائلة بين الناخبين والجماعات المعنية.

وتعزز تحليلاتنا الإسهامات المتصلة بالتفكير في شأن التنمية البشرية التي طالما تحققت منذ أن قُدم المفهوم في عام 1990، إذ يخصص فصلاً كاملاً لإضفاء الصبغة الحضرية والتنمية البشرية، باستعراض تجارب السياسات التي فشلت في الحد من الهجرة الداخلية، ويخلص إلى أن: "طالما بقت التباينات بين مناطق الريف والحضر، سيتحرك الأشخاص للاستفادة من مدارس وخدمات اجتماعية أفضل، وفرص دخل أعلى، ووسائل ترفيه ثقافية، وصيغ معيشة جديدة، وابتكارات تقنية، وروابط مع العالم"[32]. ومثل جميع تقارير التنمية البشرية، يبدأ هذا التقرير بملاحظة أن توزيع الفرص في عالمنا يشوبه قدر كبير من عدم المساواة، ونمضي في تركيزنا على أن هذه الحقيقة لها تبعات كبرى على فهمنا لسبب تحرك الأشخاص وكيفيته، وكيف يجب أن نعيد تشكيل سياساتنا إزاء التحرك البشري. ويوجه نقدنا للسياسات القائمة إزاء الهجرة إلى الطريقة التي تعزز بها تلك الأشكال من عدم المساواة. وكما ألمحنا في تقرير التنمية البشرية لعام 1997، السبب تحديدًا هو أن: "تطبّق مبادئ الأسواق العالمية الحرة تطبيقًا انتقائيًا"، وأن: "لا تضاهي الحرية الممنوحة للسوق العالمي للعمالة غير الماهرة تلك الممنوحة لسوق التصدير أو سوق رأس المال للبلدان الصناعية"[33]. ونقطة تأكيدنا هي كيف تعزز الهجرة التنوع الثقافي وتُثري حياة الأشخاص، بانتقال المهارات والعمالة والأفكار، بالتركيز على تحليل تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الذي تناول دور الحرية الثقافية في تنوع العالم اليوم[34].

وفي الوقت ذاته، يتطور جدول أعمال التنمية البشرية، إذ من الطبيعي لمعالجة موضوعات بعينها أن تتغير مع الوقت. ويعترض هذا التقرير بقوة على الرأي الذي يتبناه بعض صانعي السياسات، وتردده بعض التقارير السابقة أحيانًا - بأن تحرك الأشخاص يجب النظر إليه باعتباره مشكلة تقتضي إجراءً تصحيحيًا[35]. وفي المقابل، نرى أن قابلية التحرك أمر حيوي للتنمية البشرية، والتحرك تعبير طبيعي عن رغبة الأشخاص في اختيار أين وكيف يعيشون.

ورغم أن إمكانية زيادة القابلية على التحرك من أجل رفع مستوى خير ملايين الأشخاص هي الموضوع الرئيسي لهذا التقرير، فمن المهم التشديد من البداية على أن تعزيز القدرة على التحرك ما هي إلا مكون واحد من مكونات إستراتجية ترمي إلى النهوض بمستوى التنمية البشرية. ولا نجادل بأنها يجب أن تحتل مركزًا محوريًا، أو أنها يجب أن تتساوى مكانتها في هرم القدرات، لنقل، مع تلك المعنية بكفاية التغذية أو المأوى. كما أننا لا نؤمن بأن الانتقال يمثل بديلا لإستراتيجيات التنمية الوطنية الموجهة نحو الاستثمار في الأشخاص، وخلق أوضاع تحقق لهم الازدهار في موطنهم. وحقيقي أن إمكانية الانتقال لتحسين مستوى الخير للجماعات المحرومة محدودة، لأن هذه الجماعات غالبًا ما تكون الأقل قدرة على التحرك. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التنقل البشري ليس العلاج الشافي لهذه المشكلات، فإن آثاره الإيجابية واسعة النطاق تدل على أنها يجب أن تشكل أحد المكونات الهامة لأية إستراتيجية بغية تحقيق تحسينات مستدامة في التنمية البشرية في جميع أرجاء العالم.